الأقلية الإسلامية في الهند بين جراحات الماضي وإكراهات الحاضر *

هشام عليوان

مرّ الوجود الإسلامي في شبه القارة الهندية بخمس مراحل أساسية، الدعوة والانتشار السلمي، فالفتح العسكري وتأسيس الدول الإسلامية والصراع مع الأكثرية الهندوسية، والاحتلال البريطاني للهند وما تبعه من انقلاب وضع المسلمين من حاكمين إلى محكومين، فانفصال باكستان شرقيها (بنغلاديش) وغربيها (باكستان الحالية) عن الهند عام 1947م، وهي المناطق ذات الأغلبية المسلمة، وبقاء أقلية إسلامية كبيرة داخل الهند نفسها. وأخيراً، انفصال بنغلاديش عن باكستان بدعم هندي عسكري مباشر عام 1971م. ومجمل هذه المراحل هي التي صنعت الظروف الحالية للأقلية المسلمة الهندية، وهي العالقة بين الماضي بأمجاده وانجراحاته والحاضر الغارق بمعضلاته وإكراهاته.

ولا يمكن سبر أحوال مسلمي الهند دون استرجاع المراحل التي مرّ بها الإسلام في شبه القارة الهندية من صعود وهبوط، وانقلاب في الأوضاع ما قبل الاحتلال البريطاني وبعده، ما قبل انفصال باكستان وبعده. فلا شيء أكثر حضوراً وأثراً من تاريخ الإسلام في الهند، في أحوال مسلمي شبه القارة، لا سيما الهند الحالية بعد انفصال المناطق ذات الغالبية الإسلامية شرقاً وغرباً.

في هذا البحث، محاولة لتبيان أحوال مسلمي الهند بعد الاستقلال عن بريطانيا وانفصال باكستان، لا سيما نموهم الديموغرافي الأسرع من بقية المكوّنات رغم تراجعه النسبي في العقود الأخيرة، وهو الذي يؤرق الهندوس القوميين، فيسعون لاحتواء ما يرونه خطراً على هوية الهند، وما هي الإمكانيات المتوافرة وغير المستثمرة بما فيه الكفاية، لممارسة دور يتلاءم مع تاريخهم الحضاري وحجمهم السكاني؟ (227)

أولاً، الإسلام في الهند بين الدعوة والفتح:

كان التُجّار روّاد الدعوة الإسلامية في شبه القارة الهندية، لا سيما في الشواطئ الجنوبية، غربيّها وشرقيّها، وبذلك سبقوا الفاتحين المسلمين الأوائل بسنوات عدة، ويعود السبب تحديداً إلى العلاقات التجارية القديمة بين الهنود والعرب منذ ما قبل الإسلام. والهند قديماً كانت على خط التجارة العالمية بين الشرق

والغرب، وكان التجار العرب من أبرز الوسطاء[1]. وعمل الدعاة المسلمون الأوائل في بيئة شديدةَ التنوع جغرافيّاً واجتماعيّاً، إثنيّاً ودينيّاً، كما لقي الفاتحون مشقة كبيرة خلال المقاومة الشديدة الهندوسية فالسيخية، في حِقَب السيطرةِ تدريجياً على أنحاء البلاد من الشمال باتجاه الجنوب. ولم يتمكّن الحُكّام المسلمون خلال سبعة قرون من تعاقب الأسر الحاكمة في الهند من حسم الصراع الديني والاجتماعي مع الأكثرية الهندوسية بالقوة العسكرية كما لم تصمد أطروحة التهجين الديني بين الإسلام والهندوسية خاصة برعاية مباشرة من السلطان المغولي جلال الدين أكبر (ت 1605م)، وكان الفشل مآل المحاولة الأخيرة للسلطان المتديّن أورنكزيب عالم كير (ت 1707م)[2] لبسط سلطته على الأكثرية الهندوسية في كلّ الهند، رغم حملاته العسكرية المتواصلة. إن لقب أورنكزيب هو عالم كير، ويعني (المستولي على العالم)، ويدل على مدى طموحه. حكم الهند ما يقارب خمسين سنة، وقضى آخر 27 سنة من حياته في قتال المراتها الهندوس[3] في جنوبي الهند، وهو حقق من السيطرة على شبه القارة الهندية أكثر مما فعله أيّ حاكم مسلم من قبله[4].

- منشور في التقرير الارتيادي عدد 17 الصادر عن مجلة البيان عام 2020 بعنوان (**الأقليات المسلمة في مواجهة الإسلاموفوبيا**)، وترقيم البحث موافق لترقيم التقرير وسيكون في المتن بين قوسين، علماً أن المقال المنشور في التقرير محذوف منه فقرة واحدة، وهنا المقال كامل.

1- محيي الدين الألوائي، **الدعوة الإسلامية وتطورها في شبه القارة الهندية**، دار القلم، دمشق، ط1، 1986، ص38.

2- ألغى أورنكزيب الاحتفال بعيد النيروز، ورفع حظر ذبح البقر المفروض منذ أيام السلطان أكبر، وتشدّد في تحريم الخمر والميسر، وأمر بتعمير المساجد وترميم الخَرِب منها، ومدّها بطائفة مختارة من الأئمة والوعّاظ والمدرّسين، ثم أرسل المحتسبين من بعد ذلك ليراقبوا سلوك الناس ومدى تمسّكهم بالشرع. وأبعد الهندوس عن المناصب الكبرى للدولة، وقلّل من عددهم في الدواوين إلى النصف، وأمر بغلق كثير من مدارسهم، ومنعهم من إقامة معابد جديدة، وبنى مساجد على أنقاض معابد هندوسية مشهورة. انظر أحمد الساداتي، **تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية وحضارتهم**، الجزء الثاني، مكتبة الآداب، القاهرة، 1959، ص213-216.

3- كانت منطقة مهاراشترا (Maharshtra) في الدكن، هي موطن الهندوس المراتها (Marathas)، وفيها معاقلهم الأساسية، وهي تشكّل مثلثاً مساحته 103000 ميل مربع، وتتألف من قسمين مختلفين من حيث المعالم الجغرافية، لكن الغالب عليهما هو الوعورة والهضاب والجبال، حيث من السهل تحوّل المواقع فيهما إلى قلاع حصينة يصعب اختراقها، انظر:

- William Irvine, *Later Mughals*, vol. II, 1719-1739, M.C. Sarkar & sons, Calcutta, p.155-156.

4- Michael . H. Fisher, *A history of india*, Viginia, USA, The Teaching company, 2016, p. 176-178.

كانت وفاة أورنكزيب بداية الانحدار المغولي في الهند، وصعود قوة المراتها بحيث امتد نفوذهم تدريجياً إلى الشمال والشرق، ثم تأسيس السيخ[5] دولتهم القوية في غربي (228) الهند انطلاقاً من البنجاب ما بين عامي 1799 و1849م. وانتقل الإنكليز من طور التغلغل التجاري من خلال شركة الهند الشرقية إلى الاحتلال العسكري غير المباشر بعد انتصار الجيش التابع للشركة البريطانية على حاكم البنغال سراج الدولة في معركة بلاسي (Plassey) عام 1757م. وعلى الرغم من انتصار التحالف الإسلامي على المراتها في معركة بانيبات (Panipat) عام 1761م، والذي جمع بين ملك أفغانستان أحمد شاه الأبدالي الأفغاني (ت 1773م) وأمراء المقاطعات الهندية[6]، إلا أن سلطة دهلي لم تعد سوى ظلال. وبات جلياً أن ليس بمستطاع المسلمين بعد ذلك التاريخ حكم الهند. وخلال هذه الفوضى، بدأت بريطانيا ببناء سلطة جديدة على أنقاض الإمبراطورية المغولية المتداعية، إذ استمر ملوك دهلي بحمل الألقاب الفخمة في حين أنّ نفوذهم الحقيقي لا يتجاوز أسوار القصر، في حين انهمك البريطانيون في التخلص من الإمارات الهندية الواحدة تلو الأخرى، لينتهي آخر ملك مغولي بهادر شاه (ت 1862م) منفياً في بورما إثر فشل الثورة عام 1857م، والتي بدأت تمرداً عسكرياً داخل الجيش الهندي البريطاني، وتحوّل بسرعة إلى ثورة شعبية ضد الاحتلال البريطاني[7].

5- تأسست السيخية كدين وفلسفة أواخر القرن الخامس عشر الميلادي في منطقة البنجاب شمال الهند، على يد غورو ناناك (Guru Nanak) (1469–1539م). وتعني السيخ باللغة البنجابية (التلميذ)، وتعني كلمة غورو (المعلم). والذين يتبعون جماعة السيخ يطلبون الطريق، أو الإرشاد الروحي. ويرى باحثون غربيون أن السيخية في بدايتها كانت حركة داخل التقليد الهندوسي، مع أن السيخ يؤكدون أنهم مختلفون عن الهندوس. ويُروى أن غورو ناناك سلك طريقة الصوفيين المسلمين، وتأثر بالصوفي الشهير فريد الدين شكركنج (–569هـ/1173م)، وأنه قرأ القرآن وسافر إلى مكة للحج. ثم بدأ يدعو الهندوس والمسلمين إلى المحبة والمساواة وإلى توحيد الله، ونبذ النظام الطبقي السائد في الهند، وكان يقول بتناسخ الأرواح.

https://www.britannica.com/topic/Sikhism

الألوائي، **الدعوة الإسلامية وتطورها في شبه القارة الهندية**، ص288–289.

6- Hafeez Malik, *Moslem Nationalism in India and Pakistan*, Public Affairs Press, Washington, 1963, p.120.

7- William W. Hunter, *India,* The History of Nations, Volume V, John D. Morris and Company Philadelphia, 1906, p.125-128.

ثانياً، ملابسات الانفصال عن الهند:

في المرحلة التي أعقبت عام 1857م، والتي شهدت حملة اضطهاد واسعة النطاق لمسلمي الهند، اتجهوا بآمالهم وولائهم إلى الدولة العثمانية من أجل حمايتهم وحماية العالم الإسلامي. فلما تعرّضت الخلافة العثمانية للخطر إبّان الحرب العالمية الأولى، تأسّست حركة الخلافة على يد السياسي والصحافي محمد علي جوهر (ت 1931م) وأخيه شوكت (ت 1938م)، وذلك بعد خروجهما من السجن في آخر كانون الأول/ديسمبر عام 1919م[8]. وكان انطلاق حركة الخلافة هي اللحظة النادرة التي التقى فيها المسلمون والهندوس في جبهة واحدة ضد الإنكليز، كما كانت بداية التحالف الوثيق بين أبو الكلام آزاد (ت 1958م) والمهاتما غاندي (ت 1948م). فقد كان لآزاد رصيده الوطني ضد الاحتلال البريطاني منذ إصدار مجلة الهلال عام 1912م، كما كان له رصيده الديني الوازن، إضافة إلى نشاطه في الهيئات الأخرى كجمعية الخلافة وجمعية العلماء. وقد تلاقت دعوة غاندي للعصيان المدني مع دعوة الزعماء المسلمين إلى عدم طاعة المستعمر[9]. لكن إيقاف العصيان المدني وتصاعد العنف الطائفي بين الهندوس والمسلمين، أسهما في إضعاف حركة الخلافة وفي استبعاد أيّ تقارب سياسي بين المسلمين والهندوس. ولما ألغى مصطفى كمال أتاتورك (1881-1938م) الخلافة عام 1924م عقب إلغائه السلطنة العثمانية، تلاشت حركة الخلافة في الهند، ومال قياديوها إلى أحد أمرين التحالف مع المؤتمر الوطني أو السعي إلى الانفصال[10].

أما القومية الهندية التي برزت خلال القرن التاسع عشر الميلادي، فكانت ظاهرة هندوسية سياسيّاً ودينياً. وشهدت الهند موجة إحياء ديني هندوسي ردّاً على تشجيع سلطة الاحتلال البريطاني على التبشير المسيحي، وجعل الكتاب المقدس مادة تعليمية إلزامية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، وصدور مرسوم ليكس لوسي (Lex Loci Act)[11] عام 1845م، فانتشر الاتجاه الإصلاحي أو التجديدي للبرهمية

8- عبد المنعم النمر، مولانا أبو الكلام آزاد حياته وجهاده الوطني في سبيل تحرير الهند، أطروحة دكتوراه في جامعة الأزهر، قسم التاريخ، عام 1972، ص170.

9- المرجع نفسه، ص171-174.

10- Gail Minault, *The Khilafat Movements Religious Symbolism and Political Mobilization in India*, Colombia University Press, New York, 1982, p.201.

11- هذا القرار مهّد لآخر هو رفع قيود الطائفة (Caste Disabilities Removal Act) عام 1850م وهو من القرارات التأسيسية الصادرة عن سلطة الاحتلال البريطاني، ويشجّع ضمناً على التحوّل إلى المسيحية من خلال حفظ حقوق المتنصّرين في الإرث العائلي الذي كان تحرمهم منه العادات والقواعد الدينية سواء لدى الهندوس أو المسلمين أو غيرهما لدى تغيير الدين. انظر:

Eliza F. Kent, *Converting Women: Gender and Protestant Christianity in Colonial South India*, Oxford University Press, New York, 2004, p.171-172.

في مراكز عدة في أنحاء الهند، والذي نشط في نهاية هذا القرن على شكل مؤتمرات سنوية مع إعادة اكتشاف الفيدا والشاترا والطقوس البرهمية[12]. وبعد تأسيس المؤتمر الوطني الهندي عام 1885م، وجد المسلمون أنفسهم أمام خيار من اثنين إما الانضمام إلى المؤتمر الوطني والعمل على إقامة دولة متعدّدة دينياً وعرقياً وإما العمل في مسار مستقل. وبتأسيس الرابطة الإسلامية عام 1906م، بدا أنهم اختاروا المسار الثاني بعدما أضحى واضحاً لكثير من المسلمين أنّ البريطانيين سيتخلّون يوماً عن الهند، ولن يمكنهم العيش في دولة يسيطر عليها الهندوس، وعليهم إيجاد تعبيراتهم السياسية المستقلة. فكان الشعار الجامع من أجل إقامة دولة مستقلة هو "الإسلام في خطر"[13]. وفي المرحلة الأولى، بقيت (229) الحركة الوطنية هندوسية غالباً، رغم انضمام بعض المثقفين المسلمين إلى صفوف المؤتمر لدى تأسيسه. لكن انضمام إصلاحيين هندوس إليه، وتغنّيهم بالتقاليد الهندوسية داخل المؤتمر، هو ما أزعج الأعضاء المسلمين[14]. ومع قرار لاهور الصادر عن الرابطة الإسلامية في آذار (مارس) 1940م، والداعي إلى تأسيس دولة إسلامية في شبه القارة الهندية، بدأت تظهر معالم قومية إسلامية مناهضة للقومية الهندوسية، وكان أن أصرّ محمد علي جناح (ت1948م) على الاحتفاظ بحق النقض إزاء أيّ تسوية دستورية للهند لا تتضمّن الاعتراف بكيان باكستان للمسلمين الهنود كشريك متساوٍ مع المؤتمر الوطني في كونفدرالية هندية. وجاءت تطوّرات الحرب العالمية الثانية، لتجعل بريطانيا في حاجة إلى دعم الهند، إذ كانت المناطق الأكثر حيوية لها، هي المناطق ذات الأغلبية المسلمة، أي في البنغال التي تحوز على أكثر من نصف القدرة الصناعية للهند، وفي البنجاب حيث المكان الرئيسي للتجنيد في الجيش الهندي. وفي كلا المقاطعتين تعاونت الحكومتان المحليتان إرادياً مع بريطانيا خلال الحرب[15].

لقد تلازم مشروع انفصال استقلال المناطق ذات الأغلبية الإسلامية في شبه القارة الهندية تحت اسم باكستان أو (الأرض الطاهرة) مفارقات دينية واقتصادية وسياسية وجغرافية، منها أن القيادة التي حملت الفكرة ودافعت عنها بكل قوة كانت علمانية التوجّه وغربية الثقافة. وأن الطبقة البرجوازية الإسلامية التي ظهرت مطلع القرن العشرين وزاد حجمها مع التقدّم العلمي الذي ناله المسلمون في عشرينيات وثلاثينيات

12- G. Aloysius, *Nationalism without a Nation in India*, Oxford University Press, New york, 1998. p.102-103.

13- Lawrence Ziring, *Pakistan: The Enigma of Political Development*, WM. Dawson & Sons, Folkestone, England, 1980, p.22.

14- Kumar Goshal, *The People of India*, Sheridan House, New York, 1944, p.167.

15- John Darwin, *The Empire Project, The Rise and Fall of The British World-System, 1830-1970*, Cambridge University Press, UK, 2009, p. 505-507.

القرن العشرين، هي التي حملت قضية باكستان، وكانت الأكثر انتفاعاً من إنشاء الدولة الجديدة والأقل تضرراً من الانفصال عن الهند بخلاف بعض أصحاب المهن الحرة والطبقات الفقيرة والمعدمة. ومنها أنّ قائد المشروع، محمد علي جناح زعيم الرابطة الإسلامية، كان ذا تأثير أساسي في نجاح المشروع، وهو أضحى انفصاليّاً عنيداً بعد عام 1946م وحسب، وكان ذا كاريزما عالية، ولم يكن منافسوه المحتملون سوى زعماء محليين في مقاطعاتهم. علماً أن جناح وافق على آخر اقتراحات مقدّمة من اللجنة الحكومية البريطانية عام 1946م وتنص على إقامة فدرالية، وهو ما كان سيغلق ملف تقسيم الهند وإنشاء باكستان[16]. من ناحية أخرى، كانت بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية تحتاج إلى تجنيد الهنود في جيوشها، فيما كان حزب المؤتمر الوطني الهندي بقيادة غاندي يقاطع بريطانيا، تحت شعار (اتركوا الهند)، فردّت بريطانيا باعتقال قيادة الحزب. وتلك كانت اللحظة المناسبة للرابطة الإسلامية للقتال إلى جانب بريطانيا بوصفها الهيئة الناطقة باسم 40% من الجيش الهندي، أي الجنود المسلمين فيه. وبعد الحرب، باتت الرابطة الإسلامية تمثّل المجتمع المسلم في كل الهند. وفي تلك النقطة الحرجة، توصّل قادة المؤتمر الوطني إلى اقتناع معيّن بأنّ إدماج المجتمع المسلم المهمّش والغاضب وتعداده مائة مليون نسمة في الهند الحرّة يحتمل من المخاطر الكبيرة ما يهدّد الوحدة الوطنية[17]. رفض غاندي (230) تقسيم الهند، أما رؤية زميله جواهر لال نهرو (ت 1964م) لمشروع باكستان فكانت أكثر تعقيداً، إذ كان يرى أن التقسيم هو لمصالح سياسية، فكان نهرو من خرّب الحلّ الأخير، والذي قدّمته اللجنة الوزارية والقاضي بتطبيق النظام الفدرالي في الهند وتقسيم البلاد إلى ثلاث مقاطعات، إحداها تضمّ تقريباً ما عُرف لاحقاً بباكستان الغربية[18]. ومنها العامل الجغرافي المتناقض، حيث تبلغ المفارقة ذروتها حين يكون معظم مؤيدي جناح من المسلمين القاطنين في المناطق ذات الأغلبية الهندوسية، في حين أنّ التأييد كان أقلّ في مناطق الغالبية المسلمة، بينما المكان المرشّح لإقامة دولة باكستان هو في المناطق ذات الأغلبية الإسلامية حيث تأييد الفكرة أقلّ أي في البنغال والبنجاب، وليس في المناطق ذات الغالبية الهندوسية حيث تأييد المسلمين فيها هو الأكبر، علماً أنّ الرابطة الإسلامية وُلدت في دكّا المدينة الإسلامية الأهم في البنغال[19].

وتكوّنت فكرة الانفصال عن الهند تدريجياً، ففي عام 1927م صدرت أول إشارة من الفيلسوف والشاعر محمد إقبال (ت1938م)، في رفض فكرة القومية الهندية المشتركة. وفي عام 1930م، دعا إقبال

16- Wayne A. Wilcox, *The Wellsprings of Pakistan, Pakistan: The Long View*, Duke University Press, Durham, NC, 1977, p.28-32.

17- Ibid., p.33.

18- Ibid., p.35-36.

19- Ziring, *Pakistan: The Enigma of Political Development*, op. cit., p.27-28.

صراحة إلى إقامة دولة إسلامية في الشمال الشرقي من الهند. وفي عام 1933م، دعا الناشط السياسي البنجابي شودري رحمت علي (ت1951م)، إلى تأسيس دولة باكستان، وهو مؤسس "حركة باكستان"، واخترع الكلمة (Pakistan) من الأحرف الواردة في أسماء المناطق الخمس ذات الغالبية الإسلامية: وهي البنجاب (Punjab) والمقاطعة الحدودية الشمالية الغربية المحاذية لأفغانستان (North-West Frontier "Afghan" Province)، وكشمير (Kashmir)، والسند (Sind)، وبلوشستان (Baluchistan). وورد ذلك في بيان له بعنوان: "الآن أو أبداً" "Now or ever"[20]. وفي عام 1940م أعلنت الرابطة الإسلامية بقيادة محمد علي جناح عن تبنّيها مشروع تشكيل دولة باكستان، في مؤتمرها العام[21].

ومن أبرز المعارضين لمشروع التقسيم من كبار العلماء أبو الكلام آزاد (ت 1958م) الذي أصدر بياناً مفصليّاً في 15 نيسان/ أبريل عام 1946م، قال فيه إنه يرفض فكرة الأرض الطاهرة التي يقوم عليها مشروع باكستان، فهذا الأساس هو غير إسلامي، إذ جعل اللهُ الأرضَ كلها مسجداً وطهوراً بحسب نصّ الحديث النبوي[22]، بل إنّ هذا يتفق (231) مع الأصولية البرهمية التي تقسم الأرض والناس وفق ثنائية المقدّس وغير المقدّس. وفي الهند حيث يفوق عدد المسلمين 90 مليون شخص، وهم عنصر مهمّ نوعاً وكمّاً بما فيه الكفاية في الحياة الهندية، فكان يمكن أن تكون لهم كلمة الفصل في مسائل الإدارة والسياسة، فيما لو بقيت الهند الموحّدة، ويضاف إلى ذلك تركّزهم الديموغرافي في مناطق محدّدة، وعلى هذا يفقد مشروع باكستان أي معنى. وبالمقابل، ستكون الآثار ضارّة للمسلمين خاصة، فإذا ما انقسمت الهند إلى دولتين فسيبقى في هندستان خمسة وثلاثون مليون مسلم مبعثَرين في مجموعات صغيرة نسبياً في كل أنحاء الهند، وسيشكّلون 17% في المقاطعات المتحدة، و12% في بهار و9% في مدراس، أي سيكونون أضعف مما كان حالهم قبل ذلك في المقاطعات ذات الأغلبية الهندوسية، والتي عاشوا فيها لما يقرب من ألف عام حيث أقاموا فيها مراكز مشهورة للحضارة الإسلامية. وعلى هذا، سيستيقظون ذات ليلة ليكتشفوا أنهم أصبحوا

20- https://web.archive.org/web/20181001081347/http://www.columbia.edu:80/itc/mealac/pritchett/00islamlinks/txt_rahmatali_1933.html

21- Bhimrao Ramji Ambedkar, *Pakistan or the Partition of India*, Thacker, Bombay, 1946, p.191-193.

22- جاء في صحيح البخاري رقم 419: "أعطيت خمساً لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي نُصرت بالرعب مسيرة شهر وجُعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً... إلى آخر الحديث".

غرباء في أرضهم، متخلّفين صناعياً وتربوياً واقتصاديّاً، ومتروكين تحت رحمة حكم هندوسي كامل[23]. وهذا ما تحقّق فعلاً، بعد الانفصال عن الهند، وربما حدث ما هو أفظع وأسوأ.

ثالثاً، حالة مسلمي الهند بعد الانفصال:

وقعت أحداث طائفية دموية في مناطق مختلفة من الهند وباكستان عقب الانفصال وتبادل السكان على نحوٍ فوضوي وجزئي بين البلدين، لا سيما بين الهند وباكستان الغربية[24]. وكان لهذه الأحداث أثر كبير في أوضاع الأقليات الدينية في البلدين. ورغم الهجرة الإسلامية الكثيفة من الهند إلى باكستان، وبالعكس، إلا أن أزمة الأقليات لم تجد حلاً. فما يقرب من نصف عدد المسلمين بقوا في الهند، كما بقي عدد كبير من الهندوس في باكستان. ولم يكن السكان الباقون في كلا البلدين، بقادرين على الاندماج في المجتمع الذي يعيشون في كنفه. وفيما ينظر إليهم أكثرية السكان كما الحكومة كمشتبه بهم، لا يمكنهم بالمقابل، إثبات ولائهم[25]. وفيما يلي، أهم القضايا التي واجهها المجتمع المسلم في الهند بعد الاستقلال.

23- Abul kalam Azad, *India wins freedom*, Orient Longman, Hyderabad, complete version, 1988, p.150-151.

24- لا توجد أرقام دقيقة ونهائية عن حجم المأساة، ولكن تشير التقديرات إلى أن ما يقارب عشرة ملايين شخص نزحوا عبر الحدود بين الهند وباكستان، وسقط ما بين 200 ألف ومليوني شخص ما بين الطوائف المتناحرة، وتعرّضت أكثر من 75 ألف فتاة وامرأة للخطف والاغتصاب. انظر:

David Lester, Suicide and the Partition of India: A Need for Further Investigation, Suicidology Online 2010; 1:2-4.

وتعرضت إمارة حيدر أباد وهي واحدة من نحو 500 إمارة تمتعت بالحكم الذاتي تحت حماية بريطانيا إلى اجتياح الجيش الهندي عام 1948م، ما أدى إلى انتهاكات واسعة هي الأكبر في تاريخ الهند، حيث قدّرت لجنة رسمية حجم الخسائر بين المسلمين بما بين 27 و40 ألف قتيل، ويشير بعض المصادر إلى أكثر من 200 ألف قتيل، فضلاً عن انتهاك الحرمات على نطاق واسع. وقد أخفى نهرو تفاصيل تقريرساندرلال (Sunderlal)، وبقي كذلك لأكثر من 60 عاماً.

https://www.deccanchronicle.com/131129/news-current-affairs/article/exclusive-sundarlal-report-police-action

25- https://storyofpakistan.com/liaquat-nehru-pact

1- صدمة ما بعد الانفصال:

في ظرف بالغ الخطورة فور إعلان الاستقلال، أعلن رئيس حكومة باكستان لياقت علي خان (ت 1951م) الحاجة إلى حلّ لهذه المعضلة، واقترح لقاء مع نظيره الهندي للنظر في وقف الاضطرابات الطائفية. وجرى اللقاء في دلهي 2 نيسان/أبريل عام 1950م، وتحدث لياقت ونهرو مطوّلاً خلال ستة أيام، وصدر اتفاق لياقت – نهرو، متضمّناً لائحة حقوق للأقليات في الهند وباكستان، وتهدف إلى تحقيق ثلاث (232) غايات: تخفيف مخاوف الأقليات الدينية في البلدين، وإقامة السلام الطائفي، وإيجاد مناخ ملائم لكلا البلدين كي يحلّا اختلافاتهما. وتوافقت الحكومتان على ضمان المساواة الكاملة في المواطنة في الهند وباكستان بغض النظر عن الدين، وبث الشعور التام بالأمان واحترام الحياة والثقافة والملكية والكرامة الشخصية. كما ضمنت الحكومتان الحقوق الأساسية للأقليات، كحرية الحركة، والكلام، والامتلاك، والعبادة. ويكون للأقليات حق المشاركة في الحياة العامة، وتسلّم مناصب ووظائف سياسية وغير سياسية، وأن يخدم أفرادها في الإدارة والجيش[26].

لكن وعلى الرغم من هذا الاتفاق، عاش المسلمون الهنود مرحلة عصيبة بعد انفصال باكستان، فدخلوا دائرة الشك والاتهام بنظر الهندوس. وكان ينبغي أن يكون مؤسسو دولة باكستان واعين مسبقاً للمخاطر المفترضة، فلم يكن ممكناً أن تضمّ باكستان كل مسلمي شبه القارة الهندية، ولا أن يتمكن كل من يريد الانتقال إلى باكستان أن يحظى بوسيلة الانتقال أو كلفته، فضلاً عن أنه رحيل نحو المجهول، فأين يقيم في باكستان، وكيف ستكون فرص الحياة فيها إلى آخر ما هنالك من هواجس لا تنتهي. وفي الهند، أثار الانفصال مجموعة من التساؤلات يمكن اختصارها بعبارة واحدة: ما هو الدليل على ولاء المسلمين للهند؟ لقد طالب بعضهم بحظر حزب الرابطة الإسلامية في الهند مع بقاء بعض أنصاره فيها، وهو الحزب الذي دعا إلى إنشاء باكستان ونجح في ذلك. ورُفض أي مطلب يشتمّ منه رائحة الانفصال عن الهند من جانب المجموعات الإسلامية فيها، مثل الدوائر الانتخابية المنفصلة للمسلمين أو تحديد حصة ثابتة من مقاعد البرلمان للمسلمين، حتى إن من أيّد فكرة باكستان بحماس من البيروقراطيين والمثقفين الشباب وبقي في الهند، خضع للمراقبة، فلعل بقاءه دليل على مؤامرة ما تنسجها الرابطة الإسلامية وقادة باكستان لزرع

26- المرجع نفسه.

جواسيس في أروقة السلطة في الهند. ولإثبات هذه النظرية، أبرزت الصحافة القومية الهندية تقارير عن أشياء ضبطتها الشرطة من المسافرين الآتين من باكستان أو الراحلين إليها[27].

إن استقلال الهند في 15 آب/أغسطس 1947، بعد إعلان قيام باكستان بيوم واحد، كان لحظة قيام دولتين قوميتين، وكان أيضاً لحظة تكوين هويات جديدة وعلاقات جديدة وتواريخ جديدة وإلا كان وجودهما مثار تساؤل. وفي باكستان، كان المفترض أن تكون بلد المسلمين في شبه القارة، والتسعون مليوناً المنتشرون في كل أرجاء الهند كانوا يتعاطفون مع فكرة باكستان، بل ربما كانوا يرغبون كلهم بالهجرة إليها. لكنه في لحظة تأسيس باكستان، أعلن قادتها رفض طرح الدولة الإسلامية، وبدلاً عنه، كان المطروح دولة علمانية تعدّدية[28].

(234) أما المسلمون المنتمون إلى حزب الرابطة، والبيروقراطيون الذين بقوا في الهند، فنادراً ما استطاعوا إثبات ولاءهم أمام المحقّقين، وقد طُلب منهم حلف يمين الولاء للدولة الجديدة وهو ما فعلوه. وهذا الإظهار للولاء قيّد حركتهم السياسية في المطالبة بأمور من وجهة نظر إسلامية بحتة. بالمقابل، طالب بعض قادة المسلمين في الهند بحظر حزب الرابطة الإسلامية وتقوية حزب المؤتمر الوطني، العلماني والديمقراطي، الحزب الذي يمكن أن يضمن سلامة المسلمين وحقوقهم. وحاجج آخرون بأنه على الرابطة أن تبقى، لكن كحزب علماني واضح، ويعمل مع بقية الأحزاب العلمانية من أجل مصلحة الجماهير. وفي الظروف المتداخلة والبالغة الحساسية، كان على كثير من قادة الرابطة الإسلامية الذين بقوا في الهند، زيارة أقربائهم وزملائهم في باكستان من أجل التفاوض السياسي. وقليل منهم كان يسترشد بمحمد علي جناح بشأن كيفية إدارة شؤون المسلمين في الهند. أما أتباعهم وكثير من الناس العاديين غير المسيّسين، فقد شاركوا بابتهاج بعيد استقلال الهند[29].

2- تقرير ساشار عن أحوال المسلمين:

ازدادت أحوال المسلمين الهنود سوءاً بعد انفصال باكستان، وكان التراجع شاملاً في جميع المستويات. وهذا ما دعا مانموهان سينغ (Manmohan Singh) رئيس وزراء الهند بين عامي 2004 و2014م،

27- Gyanendra Pandey, *Can a Muslim Be an Indian*, 1999, Society for Comparative Study of Society and History, p.618.

28- المرجع نفسه، ص612-613.

29- المرجع نفسه، ص619.

إلى تشكيل لجنة لدراسة أوضاع المسلمين عام 2005م. وسينغ اقتصادي وسياسي، وأول سيخي يصل إلى هذا المنصب منذ استقلال الهند، وهو الأول منذ جواهر لال نهرو الذي يعاد انتخابه بعد إكماله ولاية كاملة لخمس سنوات. أما اللجنة التي شكّلها من سبعة أعضاء برئاسة راجندر ساشار (Sachar Committee) الرئيس السابق للمحكمة العليا في دلهي، فقد خرجت بتقرير مؤلف من 403 صفحات وقدّم إلى الغرفة الأدنى للبرلمان الهندي عام 2006م. ويضيء التقرير على المشكلات التي تواجه المجتمع المسلم، وعلى مدى تمثيله في الحياة العامة. وأبدى التقرير ملاحظات على الارتفاع في مواليد المسلمين بالمقارنة مع الهندوس، وقُدّرت أن نسبتهم من مجمل الهنود ستستقر عام 2100م ما بين 17% و21%. وعرضت لجنة ساشار اقتراحاتها في كيفية إزالة العوائق التي تمنع المشاركة الإسلامية الكاملة في المجالات الرئيسية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الهندية. وهو التقرير الأول من نوعه التي يكشف التخلف الذي يعيشه مسلمو الهند.

ومن المؤشرات ذات الأهمية في هذا المجال، أن المسلمين الذين يمثّلون 14% من سكان الهند، لا يشغلون في الإدارة البيروقراطية سوى 2،5% من وظائفها. واستنتجت اللجنة أن الظروف التي تواجه المسلمين هي أدنى من التي تعيش فيها الطوائف والقبائل المجدولة، (Castes and Scheduled Scheduled Tribes)[30]، هي المعروفة تاريخياً بالطبقات المتدنية في المجتمع والأقل حظاً فيه. وهذه التصنيف مستعمل في الدستور الهندي وعرفوا في الهند البريطانية بالطبقات المنبوذة. (235) وهذا يدل على مدى التدهور في الحالة العامة لمسلمي بعد تأسيس باكستان وانفصالها عن الهند.

لقد شدّ تقرير لجنة ساشار الانتباه العام إلى عدم المساواة اللاحق بالمسلمين وأثار النقاشات العامة، وانتهت اللجنة إلى تشكيل مفوضية الفرص المتساوية لوضع آلية قانونية لمعالجة الشكوى من التمييز، منها السكن. وكاستجابة للتقرير، اقترح وزير المالية آنذاك زيادة في ميزانية الصندوق الوطني لتمويل تنمية الأقليات مع توسيع نطاق العمل.

30- تمثل الطوائف المجدولة 16،6% من السكان، وهي الطوائف والأعراق التي تعاني من أقصى التخلف الاقتصادي والاجتماعي والتربوي بسبب العادات المتوارثة لجهة عدم مساس الطبقات المنبوذة وعدم ملاءمة البنى التحتية والعزلة الاجتماعية. أما القبائل المجدولة فهي التي كانت موجودة من قبل تأسيس دولة الهند، وتعاني من الظروف الصعبة نفسها، وهي تمثّل الطبقة الطبقة الخامسة حسب نظام فارنا Varna الهندوسي، أي طبقة المنبوذين. وتعني كلمة scheduled، أي المُدخَلة في الدستور الهندي من أجل حمايتها وحفظ حقوقها وتنميتها.

https://www.lawnn.com/scheduled-caste-and-scheduled-tribes-rights/

وتبنّت الحكومة توصيات التقرير واعتمدتها في أقل من سنتين، لكن بعد مرور عشر سنوات على صدور تقرير ساشار، لم تحدث تغييرات مهمة في أوضاع المسلمين بل إنها تدهورت أكثر في بعض الحالات. ففي عام 2005م أظهر التقرير أن حصة المسلمين في الشرطة كانت 7،63%، وانخفضت عام 2013م إلى 6،27%. وتوقفت الحكومة عن كشف المعلومات المتعلقة بأفراد الشرطة على أساس انتمائهم الديني. وظلّ معدّل الإنفاق الشهري لكل فرد مسلم هو الأدنى من بين كل الجماعات الأخرى. ازدادت نسبة العمل لدى الذكور المسلمين على نحوٍ طفيف خلال عشر سنوات، من 47،5% عام 2001م إلى 49،5% عام 2011م. والزيادة أقل لدى المسلمات، في الفترة ذاتها، من 14،1% عام 2001م، إلى 14،8% عام 2011م.

أما الأرقام الأكثر تعبيراً عن حال المسلمين في إدارات الدولة، فهي التي تتعلّق بمعدّل التوظيف في الإدارات المدنية (IAS) والتجنيد في الشرطة (IPS). فقد كان المعدّل وفق تقرير ساشار، 3% و4% على التوالي في الإدارة والشرطة[31]، فأصبح في أول عام 2016م، 3% كمعدّل توظيف المسلمين في الإدارة المدنية، فيما النسبة هي 3،19% في الشرطة. ويعود انخفاض توظيف المسلمين في الشرطة، إلى انخفاض نسبة الترقي الوظيفي لضباط الشرطة المسلمين من 7,1% زمن صدور التقرير إلى 3,82% فقط بداية عام 2016م. ووفق إحصاء عام 2001م، كان حجم المسلمين يمثّل 13,43% من إجمالي السكان، فيما بلغ في إحصاء 2011م، 14،2%، أي بزيادة 24،69% وهي الزيادة الأدنى بين إحصائين، والزيادة الأصغر على الإطلاق[32].

3- القنبلة الديموغرافية في أسام:

يواجه حوالى مليونين من سكان شمال شرقي الهند خطر فقدان الجنسية الهندية والاعتقال، بعدما استبعدوا من القائمة الرسمية التي تهدف إلى إزاحة من تعتبرهم الهند مهاجرين غير شرعيين. وهي الهيئة المسماة التسجيل الرسمي للمواطنين (236) National Register of Citizens (NRC). وكان 33 مليون فرد في ولاية أسام قد دُفعوا إلى إثبات أنهم مواطنون من خلال البرهنة على أن لديهم جذوراً في

31- Social, Economic and Educational Status of the Muslim Community of India, Prime Minister's High Level Committee Cabinet Secretariat Government of India, November, 2006, p.164.

32- https://indianexpress.com/article/explained/ten-years-after-sachar-report-no-major-change-in-the-condition-of-indias-muslims-4444809/

الولاية قبل آذار/مارس 1971، أي قبل انفصال بنغلاديش عن باكستان. وأثار القانونيون مخاوف جدّية من سلامة العملية برمتها، والتي فقد كثير من السكان جنسيتهم الهندية بسبب أخطاء صغيرة في وثائق إثبات الهوية، عمرها عشرات السنين. وهناك مخاوف من أن المسلمين والنساء والأكثر فقراً سيكونون الأكثر تضرراً من هذه الحملة[33]. بل ثمة تقديرات أن 4 ملايين شخص معظمهم مسلمون في الولاية، مهدّدون بفقدان جنسيتهم الهندية على النحو ذاته، وأن الحكومة الهندية تجهّز مراكز اعتقال ضخمة لاستيعاب ما يُزعم أنهم مهاجرون غير قانونيين[34].

وتؤكد الإحصاءات الديموغرافية أنه بحلول عام 2061م سينخفض عدد الهندوس أو غير المسلمين إجمالاً إلى ما دون 50% من مجمل السكان في خمس مناطق من ولاية أسام، يبلغ عدد السكان فيها 22 مليوناً من أصل 31 مليوناً، أي 75% منهم. وكمثال على الانخفاض المذكور، فإن مقاطعة ناغاون (Nagaon) التي هي الأكثر سكاناً في أسام، سيصبح عدد الهندوس فيها حوالى 25% عام 2061م، وكانت ذات غالبية هندوسية عام 1951م. وتعزو تلك الدراسات سبب هذا التحوّل الديموغرافي ليس فقط إلى ارتفاع النمو السكاني عند المسلمين، بالمقارنة مع الهندوس، بل يعود كذلك إلى الهجرة غير القانونية من بنغلاديش المجاورة إلى أسام. ويعاني الهندوس من معدّل خصوبة منخفض جداً إذ إن سكان أسام زادوا بنسبة 11،6% فقط ما بين عامي 2001م و2011م، في حين أن عدد المسلمين زاد بنسبة 26,2%، وفي بعض المقاطعات الحدودية بنسبة 31%. ويبلغ القلق مداه، حين يحاول علماء الإحصاء الربط بين الهجرة البنغالية عبر الحدود وتراجع عدد الهندوس في المقاطعات ذات الغالبية المسلمة في الولاية، فالهندوس يتركون تلك المقاطعات أو يُجبرون على ذلك. وثمة تقديرات بأن عدد المهاجرين المسلمين غير القانونيين يتراوح ما بين 1،5 مليون و2،5 مليون شخص. وكان الرهان أن تقوم الحكومة التي يقودها حزب بهاراتيا جاناتا بمعالجة الأمر[35].

وفي العقود المقبلة، سينتمي العدد الأكبر من سكان الهند إلى أكبر دينين في العالم (الإسلام والهندوسية)، وذلك بناء على الاستشراف الإحصائي الجديد لنمو الأديان والذي قام به مركز بيو للأبحاث. ففي عام 2010م، كان يعيش في الهند 94% من هندوس العالم، وسيبقى هذا عام 2050م، عندما يصبح عددهم بالهند 1،3 مليار نسمة. ومن المتوقع أن ينمو عدد مسلمي الهند بسرعة أكبر في المدة الزمنية

33-https://www.theguardian.com/global-development/2019/aug/31/india-almost-2m-people-left-off-assam-register-of-citizens.

34- https://www.nytimes.com/2019/08/17/world/asia/india-muslims-narendra-modi.html

35- http://indiafacts.org/will-assam-muslim-majority-next-40-years/

نفسها (237)، وأن يبلغ 311 مليون نسمة عام 2050م، لأن معدّل العمر عند المسلمين الهنود كان هو الأقل عام 2010م ويبلغ 22 سنة، فيما بلغ معدّل عمر الهندوس 26 سنة، و28 سنة عند الهنود المسيحيين. أما في شأن الخصوبة، فيبلغ معدّلها عند المرأة المسلمة 3،2 طفل، فيما هو 2،5 طفل لكل هندوسية، و2،3 طفل لكل مسيحية. وبحسب تقرير بيو، فإن نسبة المسلمين في الهند سترتفع من 14،4% عام 2010م بالمقارنة مع العدد الإجمالي للسكان، إلى 18،4% عام 2050م. وذلك على الرغم من أن الهندوس سيبقون الغالبية العظمى من سكان الهند، (76،7%)، وأن عددهم سيفوق عدد مسلمي أكبر تجمعات إسلامية في العالم أي الهند وباكستان وأندونيسيا ونيجيريا وبنغلاديش[36]. أما عددهم الحالي بحسب تقديرات عام 2018م، فيفوق 200 مليون نسمة، أي بما يعادل 11% من مسلمي العالم[37].

4- المأزق الاستراتيجي في كشمير:

ظهرت ولاية جامو وكشمير ككيان سياسي عقب معاهدة أمريستار (Amristar) عام 1846م، بين المهراجا غولاب سينغ (ت 1857م) وبريطانيا، بحيث يحكم الولاية مقابل مبلغ من المال، وأصبح الحكم ولورثته من بعده. وكان سينغ برز كوسيط بين السيخ والبريطانيين في الحرب السيخية البريطانية الأولى (1845-1846م) فكوفئ بإعطائه كشمير وهي التي احتلها السيخ عام 1819م، والولاية ذات أغلبية مسلمة ساحقة. وعند انفصال باكستان عام 1947م، عن الهند، كانت كشمير من المناطق التي طالب بها الباكستانيون لأنها ذات أغلبية إسلامية. لكن حاكم كشمير هاري سينغ (ت 1961م) عقد اتفاقاً مع الهند لضمها إليها، وهنا نشبت الحرب الأولى بين باكستان والهند، واستمرت لعامين. وانتهت بتقاسم كشمير بين البلدين، فبقي القسم الأكبر مع الهند، ونشأت كشمير آزاد أو كشمير الحرة، التابعة لباكستان. ثم حرب ثانية عام 1965م، وحرب محدودة عام 1985م، ومعركة كارجيل (Kargil) عام 1999م.

وكشمير نقطة ساخنة بين البلدين، لأسباب عدة. بالنسبة للهند فإن تمسّكها بكشمير دليل على هويتها العلمانية من جهة، ولأنها النافذة الوحيدة للهند نحو آسيا الوسطى من ناحية جغرافية استراتيجية. ولكشمير تماس بري مع أفغانستان وتركستان الشرقية (الصين). أما بالنسبة لباكستان، فالمطالبة بها هي

36-https://www.pewresearch.org/fact-tank/2015/04/21/by-2050-india-to-have-worlds-largest-populations-of-hindus-and-muslims/

37- بلغ عدد المسلمين بالهند في إحصاء عام 2011م، 172 مليون نسمة.

https://www.census2011.co.in/religion.php

تعبير عن نظرية الأمتين التي نادى بها محمد علي جناح. ولأن كشمير ذات أغلبية إسلامية، فمن الطبيعي أن تكون جزءاً من باكستان. ومن ناحية استراتيجية، ترى باكستان، أن كشمير هي شريان الحياة، وهي ليست منطقة سلام بقدر ما هي منطقة فوضى مسلحة، وغير آمنة. وهي موجودة في المثلث النووي، بين الصين والهند وباكستان. وحسب وجهة نظر إسلام أباد، فإن كشمير يمكن أن تكون السبيل لإخضاع باكستان اقتصادياً وعسكرياً، فهي خزّان المياه من جهة، ووجود الجيش الهندي في جامو وكشمير يهدد الجهة الخلفية للمقاطعة الشمالية الغربية الحدودية، ويمكن أن ينطلق منها هجوم استراتيجي، من جهة أخرى[38]. (238).

وبناء على ما سبق، فإن إقدام الحكومة الهندية على تصعيد الموقف في كشمير، يهدّد بنشوب نزاع عسكري آخر لا يريده أحد. ففي آب/أغسطس 2019م، ألغت الهند الوضع الخاص لكشمير، بما يتعلّق بالإدارة الذاتية وصياغة دستور خاص، وبخاصة إلغاء المادة 370 من الدستور، بعدما قطعت كل الاتصالات في المنطقة وأخرجت السياح والصحافيين وأرسلت 35 ألف جندي إضافي إليها. كانت هذه المادة أعطت جامو وكشمير وضعاً خاصاً عند استقلال الهند، بسبب أن هذه المنطقة هي الوحيدة ذات الغالبية الإسلامية التي انضمت إلى الهند. ومن عام 1950م، تلاحقت الأوامر الرئاسية التي منحت كشمير الصلاحية لسنّ دستور مستقل والسيادة الذاتية على الولاية، والقوانين ذات العلاقة بالملكية والجنسية. لكن ما هدف رئيس الحكومة نارندرا مودي (Narendra Modi) المعروف بميوله الهندوسية القومية؟ وهل لهذا علاقة بمصالح اقتصادية لا سيما السياحة أم استراتيجية؟ كلّ ذلك ممكن، لكنه السير على حبل مشدود فوق نار متأججة[39].

رابعاً، تحدّيات أمام الأقلية المسلمة الهندية:

يواجه المسلمون في الهند تحدّيات عميقة ومعقّدة، لا سيما بعد انفصال باكستان، والحروب الثلاث التي خاضتها الهند وباكستان منذ ذلك الوقت[40]، فضلاً عن التوترات التي تتجدّد بين البلدين رغم

38- Naseer Ahmed Kalis and Shaheen Showkat Dar, Geo-political Significance of Kashmir: An overview of Indo-pak Relations, IOSR Journal Of Humanities And Social Science, Volume 9, Issue 2 (Mar. - Apr. 2013), p.117-120

39- https://fortune.com/2019/08/08/what-is-article-370-kashmir-india/

40- حرب كشمير الأولى (1947م) وحرب كشمير الثانية (1965م) والحرب الهندية الباكستانية بسبب انفصال بنغلادش (1971م).

محاولات تطبيع العلاقات وتنظيمها، وهذا كله ينعكس سلباً على الأقلية المسلمة، التي عليها في كل حين إثبات ولائها للأكثرية وللحكومة. ويمكن تلخيص تلك التحدّيات في خطوطها العامة فيما يلي:

1- عقدة الأقلية والأكثرية:

إن ممارسات التمييز ضد المسلمين الهنود يعمّق فيهم الشعور بأنهم ضحايا، وبوصفهم أقلية بالقياس مع الأكثرية الهندوسية، علماً أن المسلمين في كل أطوار الحكم الإسلامي لشبه القارة الهندية، كانوا أقلية ديموغرافياً. فحتى في الدولة المغولية الواسعة الأطراف كان يقدّر عدد المسلمين فيها بما بين 15 و20% من مجمل السكان. وفي إمارة حيدر أباد في جنوبي الهند والتي كانت خاضعة لأسرة مسلمة أو ما يُعرف بـ (Nizams)، إلى حين استقلال الهند، كان عدد المسلمين فيها يتراوح بين 10 و11% من إجمالي السكان[41]. وإذاً، فليست الأقلية والأكثرية مجرّد أرقام بحيث يتركّز النظر على المقارنة بينها، بل هي نزعة الاستسلام أو إرادة التصدّي، ما يجعل الفارق الحقيقي.

وبالمقابل، فإن عقدة الأكثرية التي تخاف خسران موقعها المتفوق ديموغرافياً، تتحكّم بالسياسيين الهندوس عامة، وبالمتطرفين دينياً وقومياً منهم خاصة. وعلى هذا الأساس، تصاغ السياسات وتصدر القرارات، وتتراوح ما بين محاولة كبح النمو السكاني المسلم من جهة بوسائل متعددة، ومنها محاولة تذويب الهوية الدينية للمسلمين من خلال التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وكذلك تسويق القيم الهندوسية في (239) المجتمع بوصفها قيماً وطنية. ولما كانت الحكومة الهندية أول حكومة في العالم تعتمد برنامج تخطيط الأسرة عام 1952م، والذي توسع لاحقاً ليضم صحة الأم والطفل ورفاه الأسرة وغذاءها، وكان السعي الأساسي لتسويق مفهوم الأسرة الصغيرة[42]، فإن تطبيق مشروع تعقيم الرجال والنساء عام 1975م، اتخذ أبعاداً متفاوتة، ومورس بالقوة أحياناً في المناطق المأهولة بالمسلمين لمقاومتهم هذا الإجراء[43]. فمع

41- انظر:

M. J. Akbar, *Minority and Minorityism: The Challenge before Indian Muslims, in Lives of Muslims in India, Politics, Exclusion, and Violence*, edited by Abdul Shaban, London and New York, Routledge, Second edition. 2018, p.25-26.

42- https://web.archive.org/web/20091221114019/http://www.searo.who.int/LinkFiles/Family_Planning_Fact_Sheets_india.pdf

43- انظر:

تفاقم الأزمة الاقتصادية في الهند، ونزولاً عند شروط البنك الدولي، والهيئة الدولية السويدية للتنمية وصندوق السكان التابع للأمم المتحدة، لتقديم القروض، قامت رئيسة الوزراء أنديرا غاندي بإعلان حالة الطوارئ التي علّقت الحريات المدنية، وبدأت حملة شرسة لتعقيم الرجال والنساء، قادها نجل أنديرا وهو سانجاي، حيث كانت دوريات الشرطة في بعض المناطق تطوّق القرى وتعتقل الرجال لتقوم بتعقيمهم بالقوة[44]. واستخدمت الولايات الهندية تكتيكات مختلفة لتنفيذ التعقيم، ففي راجستان، كانت كل أسرة لديها أكثر من ثلاثة أطفال يُحظر على أفرادها استلام أي وظيفة رسمية حتى تخضع للتعقيم. وفي ماديا براديش، أوقف ريّ الأراضي في حقول القرى التي لم تستجب بعد لهذا الإجراء. وفي أوتار براديش قيل للمعلّمين إنهم سيفقدون راتبهم الشهري إن لم يستجيبوا، وكذلك قيل لموظفي قطاع الصحة. وثمة أساليب (240) أخرى في القرى المسلمة التي مورس فيها التعقيم أحياناً بالقوة. ونُفّذ التعقيم وسط المسلمين على نحوٍ غير متناسب مع حجمهم السكاني بالنظر إلى العدد الإجمالي. وعموماً، خضع أكثر من 11 مليون رجل وامرأة للتعقيم ما بين حزيران/يونيو 1975م وآذار/مارس عام 1977م[45].

وعلى الرغم من تلك الحملة المنظمة لتخطيط النمو السكاني، ما زال المسلمون يتكاثرون بسرعة أكبر من الأكثرية الهندوسية، وإن بنسبة أقل من ذي قبل. وما زال الهندوس المتطرفون يستغلّون القضية نفسها، للقول إن المسلمين سيتفوقون على الهندوس عددياً، وبعض السياسيين من الحزب الحاكم، دعا إلى زيادة الولادات لدى الهندوس كي تحصل الأسرة الواحدة منهم أربعة أولاد في الأقل. في حين أن الإحصاءات الرسمية في الهند تفيد بأن نسبة خصوبة المرأة الهندية قد انخفضت إجمالاً لدى كل الطوائف، فبينما كانت النسبة عند المرأة المسلمة (بين عامي 1992 و1993م) 4,4%، فقد انخفضت النسبة إلى 2,6% (بين عامي 2015 و2016م)، رغم أن هذه النسبة ما زالت أعلى من نسبة خصوبة المرأة الهندوسية، والفجوة بينهما قد انخفضت في العقدين الأخيرين. كان الفارق 1.1 طفل بين عامي 1992 و1993م، فأصبحت 0,5 طفل بين عامي 2015 و2016م[46].

Robert Edge-partington, Islam in India: An examination of the post-partition treatement of muslims on the Indiam Subcontitent, The University of Texas at Austin, Intro to South Asia: Spring 2019.

44- https://www.bbc.com/news/world-asia-india-30040790

45- https://www.pop.org/a-once-and-future-tragedy-indias-sterilization-campaign-39-years-later/

46- https://www.indiatoday.in/diu/story/muslim-women-family-planning-india-1590955-2019-08-23

2- ضعف التمثيل البرلماني:

رغم ارتفاع أهمية القوة الناخبة المسلمة لا سيما في الوسط وفي ولايات مهمة مثل أوتار براديش وبيهار والبنغال الغربي، إلا أن حضور المسلمين في البرلمان يتراجع، بالنسبة إلى تزايدهم السكاني. وذلك لأن المسلمين ينتخبون بدافع الخوف من الآخر، لا بهدف الحصول على مكاسب، فكانت الأحزاب المختلفة تحصل على أصوات الناخبين المسلمين دون مقابل[47]. ووفق إحصاء 2001م، بلغ عدد مسلمي الهند 13,4% من العدد الإجمالي للسكان، وعليه لا يقل العدد المفترض للنواب المسلمين عن 73 نائباً، لكن انتخابات عام 2004م، أوصلت 34 نائباً فقط، أي نصف العدد المطلوب تقريباً ليكون التمثيل النيابي كاملاً[48]. وفي عام 1980م، بلغت نسبة النواب المسلمين 10% تقريباً، فيما وصلت عام 2014م إلى أقل من 4%[49].

لقد بقي 35 مليون مسلم بعد انفصال باكستاان عام 1947م، وهم يتركّزون في الجزء الشمالي من الهند، في حوض نهر الغانج، والذي يضم ولايات أوتار براديش وبيهار والبنغال الغربي، وفيها وحدها يقطن نصف مسلمي الهند. وفي كل منطقة من مناطق الهند أقلية مسلمة معتبرة، حيث إنه في الولايات الست عشرة التي يتعدى سكانها 30 مليون نسمة، ينخفض عدد المسلمين إلى أقل من 5% في ولايتين فقط هما أوديشا والبنجاب[50]. أما تطوّر التمثيل النيابي للمسلمين، فيبدو من خلال المعطيات التالية، إذ إنه في أول انتخابات نيابية عقب الاستقلال عام 1952م، فاز 11 نائباً مسلماً فقط من أصل 489 نائباً. وخلال السنوات الثلاثين التالية، بلغ عدد النواب (241) المسلمين ذروته عام 1980م، وهو 49 نائبا، ثم بدأ يتراجع حتى بات ذلك لافتاً في انتخابات عام 2009م بالمقارنة مع العدد الإجمالي للسكان المسلمين[51]. ويعود سبب ارتفاع النواب المسلمين في انتخابات 1980م إلى انتماء معظمهم إلى حزب المؤتمر الوطني وهو الحزب الرئيسي عقب الاستقلال، (30 نائباً من أصل 49 نائباً). ويضاف إلى ذلك، أنه لم يكن في

47- M. J. Akbar, *Minority and Minorityism: The Challenge before Indian Muslims, in Lives of Muslims in India*, p.33.

48- https://www.indiatoday.in/india/muslim-representation/story/fact-sheet-muslim-representation-in-parliament-184338-2014-03-10.

49- https://qz.com/india/1617067/indian-election-2019-why-few-muslims-make-it-to-the-lok-sabha/

50- المرجع نفسه.

51- https://ummid.com/news/May/18.05.2009/muslim_mps_in_new_parliament.htm

الساحة السياسية في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، حزب مهيمن واحد، فكانت الأحزاب تسعى لاكتساب أصوات المسلمين[52].

بالمقابل، تأسس الحزب الهندوسي القومي المتطرف بهاراتا جاناتا في ذلك العام. في انتخابات عام 1984م حصل على مقعدين فقط. لكنه سينمو بسرعة، وفي عام 1998، قاد ائتلافاً حكومياً. وفي عام 2014م فاز بأكثرية كبيرةٍ بقيادة رئيس الحكومة الحالي نارندرا موندي. وليس من المستغرب أن لا يرشح الحزب إلا قليلاً من المسلمين، إذ بلغ مجموعهم من انتخابات عام 1980 وحتى 2019م عشرين مرشحاً مسلماً فقط، ولم يفز منهم إلا ثلاثة. وفي برلمان 2014م لم يفز أي مسلم ضمن لوائح الحزب، وهذه هي المرة الأولى التي لا يضم فيها الحزب الفائز أي نائب مسلم[53]. أما في انتخابات 2009م، فقد فاز 27 نائباً مسلماً، وهو أقل بكثير من النسبة السكانية وهي 14%، لكن النتيجة أفضل نسبياً من الانتخابات السابقة والتي فاز فيها 23 نائباً مسلماً فقط. أما حزب بهاراتيا جاناتا الذي فاز بـ303 مقاعد، فلم يفز في صفوفه أي نائب مسلم، وكان رشح ستة نواب فقط[54]. ومن اللافت أنّ كل التراجع الحاصل في عدد النواب المسلمين هو في ولايات ماديا براديش ومهاراشترا، وأوتار براديش، وهذه الولاية الأخيرة هي الأكثر أهمية ودلالة، و20% من سكانها مسلمون. وشهدت الولاية صعوداً قوياً لحزب بهارتا جاناتا، ففاز بـ71 مقعداً من أصل 80 مقعداً للولاية، وانخفض عدد النواب المسلمين فيها من 18 نائباً إلى صفر في انتخابات 2014م. أما عواقب تراجع التمثيل البرلماني للمسلمين، فتتمثّل في ازدياد الاعتداءات على المسلمين في الولايات المختلفة، وتهميشهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حتى إن النواب المسلمين في البرلمان لا يطرحون قضايا مجتمعهم في السؤالات المطروحة على الحكومة إلا بنسب أقل من المطلوب، وفق إحصاء 276 ألف استجواب ما بين عامي 1999 و2017م[55].

52- https://qz.com/india/1617067/indian-election-2019-why-few-muslims-make-it-to-the-lok-sabha/

53- المرجع نفسه.

54- https://caravandaily.com/27-muslim-mps-elected-in-2019-lok-sabha-elections/

55- https://qz.com/india/1617067/indian-election-2019-why-few-muslims-make-it-to-the-lok-sabha/

3- تأسيس حزب سياسي جامع:

إن تأسيس حزب إسلامي على مستوى الهند ليس فكرة جديدة، لكن تنفيذها يواجه عوائق عدة. فقد شهدت شبه القارة الهندية من قبل، أحزاباً إسلامية جامعة، ومنها الرابطة الإسلامية التي قادت مسار تقسيم الهند وتأسيس دولة باكستان. بعد استقلال الهند، أعادت الرابطة الإسلامية تسمية نفسها، برابطة الاتحاد الإسلامي الهندي، لكنها لم تجد القبول، وبقيت حاضرة فقط في ولاية كيريلا. وفي عام 1989م، حاول السياسي سيد شهاب الدين تأسيس حزب الإنصاف للأهداف نفسها. والفكرة هي تحريك المسلمين وأقليات دينية أخرى، لكن المحاولة فشلت. وبعد عام 2000، كان ثمة نقاش قوي يتمحور حول تأسيس أحزاب سياسية إسلامية في الهند، حيث فضّلت شريحة من النُخَب الإسلامية تأسيس أحزاب محلية تتبنى القضايا المتعلّقة بالمجتمع المسلم على مستوى مناطقي لا وطني. وهذا التوجّه يخالف المحاولات الأبكر لتأسيس أحزاب جامعة. وحجة الرأي الثاني، أن تأسيس حزب إسلامي على مستوى الهند في زمن صعود حزب بهارتا جاناتا الهندوسي المتطرف، سيكون دافعاً لمزيد من الزخم لهذا الحزب، وأن الأحزاب المحلية يمكن أن تلبّي حاجات المجتمع المسلم في أماكن سكناه [56]. وفي هذا المنحى، تأسست بعض الأحزاب المحلية في ولايات أسام وأوتار براديش. ووسّعت بعض التشكّلات الحزبية انتشارها إلى أماكن جديدة مثل مجلس اتحاد المسلمين. وبرز حزب السلام في أوتار براديش، وقد تأسس عام 2008م، ويسعى إلى تحسين أوضاع الطبقة الدنيا من المجتمع الهندي لا المسلمين فقط، من خلال بثّ الوعي والمشاركة في الحكم. ويبدو الحزب ذا صبغة علمانية. وتأسس حزب الرفاه للهند، عام 2011م، بدعم من الجماعة الإسلامية في الهند، وهي الجماعة التوأم للجماعة الإسلامية في باكستان. يعتمد الحزب القيم الأخلاقية في السياسة، وإقامة دولة الرفاهية، والالتزام بروح الديموقراطية، ومفهوم الفدرالية الذي يجمع الفدرالية الثقافية مع الفدرالية الجغرافية واللغوية. وحزب الجبهة الديموقراطية المتحدة لكل الهند (AUDF) في أسام، وقد أُسس قبل 2006م. وجبهة سياسية للتاميل المسلمين (Manithaneya Makkal Katchi) (TMMK) في ولاية تاميل نادو. والحزب الديموقراطي الاشتراكي وهو نتاج جهود المؤتمر الذي عقدته الجبهة الشعبية الهندية (SDPI) في كلكوت عام 2009م، ويهدف إلى تمكين أبناء الطبقة الدنيا والمهمّشة في المجتمع. وحزب قومي إكتا دال (QED)، وقد تأسس عام2012 م، وله نفوذ قوي في أوتار براديش الشرقية، ولديه تحالفات مع الجبهة الثالثة وحزب السلام. وهدف الحزب تحصيل العدالة للطبقات الأكثر استضعافاً في الولاية.

56- http://pprc.in/upload/Rise%20of%20Muslim%20Regional%20Parties%20in%20India..pdf

ومجلس علماء راشتريا (RUC) المنبثق عن مجلس العلماء عام 2009م في أوتار براديش، وهو حركة اعتراضية في أعظم كره بالولاية، بسبب مقتل رجلين، والمطالبة بالتحقيق في ظروف مقتلهما[57].

خاتمة وتوصيات:

يعدّ مسلمو الهند أقلية صاعدة، لكنهم بعد الهندوس ديموغرافياً إذ ما زالوا الأغلبية رغم تراجع أعدادهم نسبياً. ويُنظر إلى الهنود (242) المسلمين على أنهم التجمع الإسلامي الأكبر في العالم عام 2050م، بمقابل أنهم في حالة انعدام الوزن سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وهم بين قطبي التهميش الهندوسي المتعمد والانزواء الذاتي الاختياري، لأسباب دينية وتاريخية وسياسية وثقافية. فالمسلمون الهنود يحملون أعباء التاريخ ومعضلات الجغرافيا، ويتردّدون بين حاجة التماهي مع الأكثرية وضرورة الحفاظ على الهوية، وما بين الحالتين ثمة قلق على المصير، وحيرة في الرؤية. وهو وضع دقيق وحرج لا سيما عقب الاستقلال عن بريطانيا عام 1947م بسبب انجراحات الماضي البعيد والقريب. فقد كان المسلمون حاكمين في شبه القارة الهندية لقرون سبعة في الأقل، وكان الهندوس شركاء في السلطة تحت الحكم الإسلامي تارة، كما استقلوا بمناطق شاسعة وهيمنوا على حاضرة السلطنة المغولية في نهاياتها تارة أخرى، فيما أسس السيخ دولة مترامية الأطراف انطلاقاً من البنجاب ما بين 1707 و1849م، فاضطهدوا المسلمين على نحوٍ غير مسبوق إلى أن سيطر الإنكليز على البنجاب إثر انتصارهم على السيخ. ومع أن المسلمين شكّلوا الفئة الحاكمة في الهند خلال تلك القرون، إلا أنهم ظلّوا أقلية سكانية، ولهذا الوضع أسبابه وعوامله الاجتماعية والدينية والسياسية والدعوية. وفيما كان العصر المغولي الممتد قرابة ثلاثة قرون (1526–1857م) هو ذروة القوة والازدهار، لكنه كان حافلاً بالاضطراب الديني، الذي أعاق الانتشار الإسلامي في شبه القارة الهندية، على نحوٍ منهجي ومثمر، فكانت التيارات الفلسفية والصوفية تتماوج وتتداخل ما بين الهندوس والمسلمين، فامتُحن المسلمون بانحرافات السلطان أكبر الذي أراد توحيد الهنود ذوي الأديان المتعددة بدين جديد يحتمل أكثر من الخصائص الهندوسية لاستمالة أكثرية السكان سياسياً. وعندما حاول ابن حفيده السلطان أورنكزيب فرض السيطرة الإسلامية على كامل الهند بالقوة، استنزف موارد الدولة فبدأت بالانحدار بعده، إلى أن أصبحت تحت هيمنة المراتها الهندوس. ومع أن الاحتلال البريطاني التدريجي للهند قد أوقف مسار ذوبان المسلمين ككيان سياسي واجتماعي، لكنه من جهة أخرى، كان عاملاً من عوامل بروز القومية الهندية ذات الطابع الهندوسي. وحين اقترب التحرّر من الاحتلال البريطاني عشية الحرب العالمية الثانية،

57- المرجع نفسه.

تمكّن أصحاب نظرية القومية الإسلامية من اجتذاب أكثرية المسلمين نحو مشروع الانفصال وتأسيس باكستان، وهذا ما تسبّب بمآسٍ هائلة أثناء تبادل السكان، وجعل المسلمين الباقين في الهند الحالية أقل عدداً ونفوذاً، وأكثر تشتتاً جغرافياً وأشد انقساماً أيديولوجياً، بل أصبحوا موضع شك بولائهم للدولة الناشئة. وعلى الرغم من كل هذه التحدّيات، فقد ظلّوا جزءاً من المعادلة الانتخابية ولم ينحصر تصويتهم لحزب المؤتمر الوطني العلماني الاتجاه، بل صوّتوا أحياناً لأحزاب متطرفة هندوسياً. لذلك، فإن معالجة الأوضاع الصعبة لمسلمي الهند تحتاج إلى مقاربات تتناسب ونوع التحديات التي يواجهونها كل يوم. وإن التوصيات التي يمكن صياغتها في هذا الشأن يمكن تلخيصها بما يلي:

1- الابتعاد عن المواقف الاستفزازية ولو من دون قصد، لحماية الأنفس والأعراض والممتلكات من أعمال الانتقام الهوجاء. ولا يحتاج ذلك إلا إلى إعمال فقه الضرورة ومراقبة مآلات الأفعال والأقوال. وعلى سبيل المثال، فإن كثيراً من الهجمات الانتقامية ضد المسلمين كانت تحت ذريعة ذبح بقرة، وهي ما يتكرّر الاحتجاج به، في (244) أنه يمكن سحب هذه الذريعة وغيرها، تفادياً للضرر الواقع حتماً، مع هيمنة التيار الهندوسي المتطرف، وتحكّمه شعبوياً بالمزاج العام.

2- على الصعيد السياسي، يمكن بل ينبغي تنظيم الجهود في الولايات التي فيها أقليات مسلمة مؤثرة لا بالنظر فقط إلى الأحجام بل أيضا بحسب موازين القوى غير الإسلامية المتصارعة في كل منطقة على حدة. وبدل أن يكون الصوت الانتخابي المسلم مبعثراً وفق وجهات نظر قصيرة المدى، وبناء على مصالح محلية ضيقة، فإن رسم استراتيجيات انتخابية محدّدة على مستوى كل ولاية، يضفي أهمية مضاعفة على الكتلة الانتخابية المسلمة، فيجعلها أكثر تأثيراً في السياسات العامة بما يخدم المسلمين أكثر فأكثر لحفظ كيانهم الشخصي ودورهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

3- العمل على تأسيس حزب سياسي عابر للطوائف والأديان والأعراق واللغات، يقوده المسلمون ويكون هدفه الرئيس الدفاع عن الحقوق الإنسانية لكل الطبقات وخاصة الطبقات المحرومة والمنبوذة. وإن الركون إلى تأسيس أحزاب محلية فقط، يؤدي إلى تضارب مصالح المسلمين بالضرورة أي بين المنفعة المحلية والنفع العام للمسلمين، ولهذا يصوّت الناخبون المسلمون أحياناً لأحزاب هندوسية متطرفة، نظراً لمصالح محلية ضيقة النطاق. وبالعكس، فإن تأسيس حزب جديد وعلى مستوى الهند كلها، يفضي إلى استثمار الحجم الديموغرافي الإسلامي بفعالية أكبر بكثير، وبما يحقق المصالح ويردّ الأخطار.

خلاصة:

كان لمسلمي الهند أدوار تاريخية وحضارية في شبه القارة الهندية، على مدى قرون. وظلّوا أقلية سكانية حتى في أوج الدولة المغولية. ومع اقتراب التحرّر من الاحتلال البريطاني عقب الحرب العالمية الثانية. سعت الرابطة الإسلامية إلى انفصال المقاطعات ذات الغالبية السنية في الشرق والغرب، فتمّ ذلك بكلفة إنسانية باهظة. تُرك عشرات الملايين ممن بقوا في الهند، يعانون الاعتداءات المتكررة، ويعيشون في أسفل الطبقات الاجتماعية، وصوتهم السياسي غير مسموع بخلاف صوتهم الانتخابي. إنها انجراحات الماضي التي تقيّد نسبياً حراكهم الاجتماعي والسياسي، مضافاً إليها إكراهات الحاضر ومعضلاته، رغم أن المسلمون قوة ديموغرافية صاعدة، وسيكون لها شأن في العقود المقبلة شرط توافر الإرادة والخطة المناسبة.